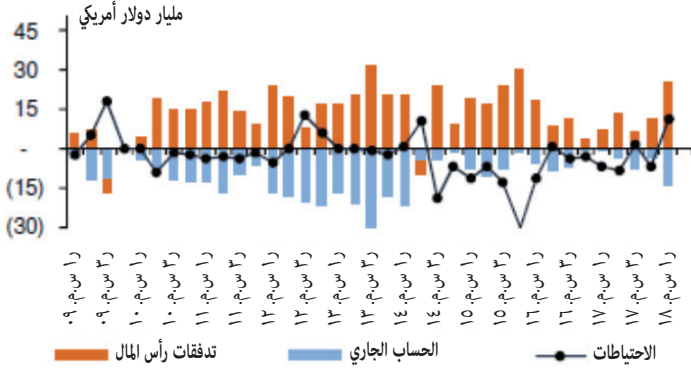
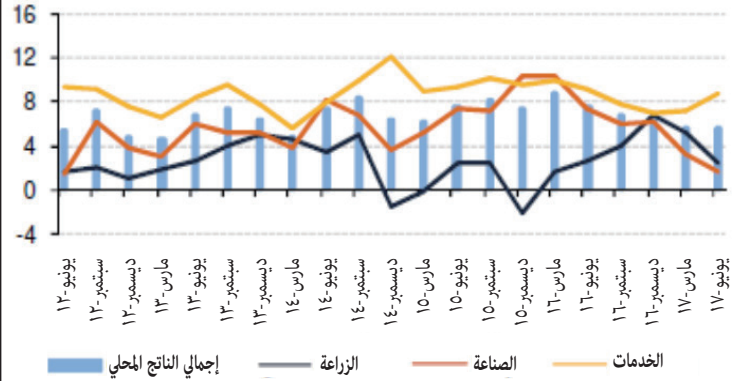


ميزان مدفوعات الهند



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، صندوق استثمار يونيتيد ترانست أوف إنديا

لنتاج المحلي الحقيقي في الهند (وفقا للنشاط)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، صندوق استثمار يونيتيد ترانست أوف إنديا

١. الهند تُطبق أكبر إصلاح ضريبي في تاريخها- ضريبة السلع والخدمات (GST) تنصهر أبرز العناوين الصحفية في ١ يوليو

بدأ تطبيق ضريبة السلع والخدمات التي طال انتظارها في الأول من يوليو بشكل رسمي. وتتألف ضريبة السلع والخدمات من هيكل بفائدة متدرجة في مختلف القطاعات وتحل محل جميع الضرائب الأخرى على مستوى الولاية / المستوى المركزي. ويمثل توحيد الضرائب أكبر إصلاح في النظام الضريبي للبلد. في حين أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ستحتاج إلى وقت لتبني ودعم التنفيذ، وتشمل الفوائد على المدى الطويل من ضريبة السلع والخدمات ما يلي:

- إضافة ما يصل إلى ٤٠ نقطة أساس إلى إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى العائدات الضريبية
- التضخم المُقَيّد
- تحسين الأرصدة المالية على المدى الطويل

٢. بنك الاحتياطي الهندي يخفض معدلات الشراء في استعراض السياسة النقدية لشهر أغسطس

صوتت لجنة السياسة النقدية (MPC) بواقع خمسة أصوات إلى واحد لصالح تخفيض سياسة سعر إعادة الشراء بمعدل ٢٥ نقطة أساس من ٦,٢٥٪ إلى ٦,٠٠٪، وهو ما يتماشى مع توقعات السوق. سلط أعضاء لجنة السياسة النقدية الضوء على مخاطر الهبوط على المدى القريب بالنسبة للنمو (خاصة بالنظر إلى الآثار المؤقتة لقرار إلغاء أوراق النقد) والمخاوف بشأن الانكماش المالي. ولذلك استخدم بنك الاحتياطي الهندي (RBI) هذا الإطار لتخفيف السياسة قبل أن يرتفع مسار التضخم مستقبلاً، والحفاظ على موقفه المحايد في السياسة.

٣. بنك الاحتياطي الهندي يُعدّل توقعات التضخم في أسعار المستهلكين، ويحافظ على تقديرات النمو

سلط بنك الاحتياطي الهندي الضوء على بعض المخاطر التضخمية للتضخم بعد تأثيرات انخفاض الأساس. وتشمل العوامل الرئيسية للمخاطر التضخمية على الزيادة الأخيرة في أسعار الخضراوات المحددة وإعفاءات القروض الزراعية ومعدلات الضرائب المعدلة بعد تنفيذ ضريبة السلع والخدمات وتعديلات لجنة السبعة لأجور للمرتبات والعلوات التي ستفد عبر الولايات. ومع ذلك، ستبقى عمليات التضخم طيبة بسبب عوامل معتدلة مثل الرياح الموسمية الموسمية، والتضخم الأساسي الثابت، والاستقرار الذي تشهده أسعار السلع العالمية. توقعات مؤشر أسعار المستهلك في النصف الثاني للسنة المالية ٢٠١٨ تقف عند معدل من ٣,٥ إلى ٤٪ (لا يزال ضمن نطاق التغطية لبنك الاحتياطي الهندي). وفي الوقت نفسه، تم الاحتفاظ بتوقعات النمو الإجمالي للقيمة المضافة للسنة المالية ٢٠١٨ بنسبة ٧,٣٪.

٤. تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام المالي ٢٠١٨ إلى أدنى مستوى له خلال ٤ سنوات ليعكس عوامل مؤقتة

الربع الأول (من أبريل إلى يونيو) تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٧٪ على أساس سنوي ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى سببين هما: (١) أثر قرار إلغاء أوراق النقد الذي وفر صدمة مؤقتة للاقتصاد؛ (٢) تنفيذ ضريبة السلع والخدمات. وقد تراجع الطلب الصناعي قبل عدم التيقن من ضريبة السلع والخدمات نظراً لعدم استيعاب هيكل المعدلات الضريبية الجديد في جميع القطاعات. ومن المرجح أن يكون النمو مدفوعاً بالاستهلاك. وعلاوة على ذلك، ومنذ رفع قيمة الديون، سجل المجلس المركزي للضرائب المباشرة بالفعل زيادة بنسبة ٢٤,٧٪ في إقرارات ضريبة الدخل المودعة في الفترة من أبريل إلى أغسطس، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. احتفظ صندوق النقد الدولي بتوقعات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الهند عند نسبة أعلى من ٧٪ للسنة المالية ٢٠١٨.

٥. ميزان المدفوعات الهندي يشهد تدفقات ضخمة لرؤوس الأموال، وإضافة ١١ مليار دولار لاحتياطي العملات الأجنبية

موازين المدفوعات الخارجية تدعم التدفقات الرأسمالية في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨. والحساب المالي يشهد زيادة كبيرة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمستثمر الأجنبي الاعترافي (FII). وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٧,٣ مليار دولار بزيادة ٨٩٪ عما كانت عليه في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٧. وقال مودي أنه من المحتمل أن تشهد الهند تدفقات متزايدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلفية الإصلاحات مثل إدخال ضريبة السلع والخدمات وقانون الإفلاس. وفي الوقت نفسه، يعكس الاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية تدفقات في كل من الأسهم (٠,٧ مليار دولار) والديون (١١,٢ مليار دولار). وقد أدى الخبر الشامل المستقر في الهند، وانخفاض قراءات التضخم خلال الربع الأول، وارتفاع معدل الفائدة الداخلي إلى تدفقات قوية من الديون. وعلى الرغم من أن عجز الحساب الجاري (CAD) اتسع ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أربع سنوات بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، شهد الربع الأول من العام المالي الجاري تراكم قدره ١١,٤ مليار دولار لاحتياطي العملات الأجنبية مقابل ٧,٣ مليار دولار في الربع السابق. ومن المتوقع أن يتحسن تمويل العجز في الحساب الجاري مرة أخرى نظراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) السليمة والنقل الإيجابي لحركات الإصلاحات النشطة المعلنة بشأن التضخم في النمو.

٦. مجلس الوزراء يوافق على إنشاء آلية بديلة لدمج بنوك القطاع العام

اعتبر مودي هذه الموافقة خطوة إيجابية، مشيراً إلى أن دمج بنوك القطاع العام في الهند سيحسن تصنيفاتها بسبب كفاءة الحجم وتحسين إدارة الشركات. وأضاف مودي أن النظرة المستقبلية للنظام المصرفي الهندي مستقرة فيما يتعلق بالإمكانات المحسنة لجودة الأصول.

٧. بنك الاحتياطي الهندي يخلق مجالاً للحركة داخل حدود سندات الشركات بالنسبة إلى لاستثمارات الحوافز الأجنبية عن طريق تحويل سندات ماسالا إلى فئة البنك المركزي الأوروبي

اعتباراً من ٣ أكتوبر ٢٠١٧، أعلن بنك الاحتياطي الهندي أن سندات ماسالا لن تشكل بعد ذلك جزءاً من حد استثمار الشركات في السندات بالنسبة لاستثمارات المحافظ الأجنبية. بدلاً من ذلك، سوف تشكل جزءاً من البنك المركزي الأوروبي (الاقتراض التجاري الخارجي) ويتم متابعتها وفقاً لذلك. بشكل جوهري، سوف يخلق هذا مجالاً للاستثمار الأجنبي في استثمارات الحوافز الأجنبية ويصدر حدوداً في فئة الشركات تبلغ قيمتها ٤٤,٠١٠ كرور روبية (حوالي ٦,٧ مليار دولار). وستتاح هذا للمستثمرين في البورصة خلال الربعين المقبلين. (ملاحظة: سندات ماسالا هي سندات مقيمة بالروبية الهندية ولكنها تصدر في البورصات الخارجية، وتأتي هذه الخطوة بعد تجاوز حدود سندات الشركات للمستثمرين الأجانب بنسبة ٩٥٪).